

موجز تنفيذي

المحافظة على حقوق الإنسان خلال الحالات الصحية الطارئة: عرض موجز حول المعايير المتعلقة بحق الحصول على المعلومات

أيار 2020

مركز القانون والديمقراطية
info@law-democracy.org
+1 902 431-3688
www.law-democracy.org

تسببت جائحة كوفيد-19 بتغيرات غير مسبوقه أصابت حياة غالبية سكان العالم وقد أبرزت تحديات ضخمة في وجه الحكومات التي وجدت على عاتقها مهمتي مكافحة المرض ومحاولة تخفيف التداعيات الإقتصادية السلبية التي نجمت عنه. إضافة إلى وضع الشروط الثقيلة على بعض الهيئات العامة على الأقل، فرضت الجائحة قيوداً قاسية على أعمال معظم الهيئات العامة.

وقد استجابت بعض الحكومات إلى الجائحة عن طريق وضع القيود على حق الأفراد بالحصول على المعلومات الموجودة بحوزة الهيئات العامة، أو الحق في المعلومات. وتكتسب شفافية الحكومة، بما في ذلك من خلال قوانين الحق في الحصول على المعلومات، أهمية أكبر خلال حالات الطوارئ من أي وقت مضى، نظراً إلى القرارات الغاية بالأهمية التي يتم اتخاذها، والتي غالباً ما تكون بشكل سريع جداً، من قبل الحكومات، كما والقدرة المحدودة لمؤسسات المساءلة التقليدية – مثال البرلمان والمحاكم وهيئات الرقابة الأفقية – في ما يتعلق بمساءلة الجهات الفاعلة الرسمية نتيجة القيود التشغيلية في حالات الطوارئ.

وقد تمّ الإقرار بأن حق الحصول على المعلومات هو حق من حقوق الإنسان، إلا أنه ليس حقاً مطلقاً. بل أنه بالإمكان تقييده قانوناً عند الضرورة لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. يتأمل القانون الدولي، خلال حالة الطوارئ التي "تهدد حياة الأمة" والتي يكون وجودها قد تم "إعلانه رسمياً"، إمكانية الاستثناءات لهذه الحقوق، إنما فقط في الحالات التي تكون فيها هذه الاستثناءات "إلزامية بشكل صارم، وذلك بحكم مقتضيات الوضع القائم".

لم تقم عدة دول، في استجابتها لجائحة كوفيد-19، باعتماد الإجراءات القانونية للحد من حق الحصول على المعلومات، في حين أن دول أخرى قامت بذلك¹. وقد أوضحت الجهات الفاعلة الدولية الموثوقة، مثال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والتفويضات الدولية الخاصة بشأن حرية التعبير

¹ يتم رصد هذه التغيرات على جهاز تعقب تصنيف الحق في الحصول على المعلومات بشأن كوفيد-19، والمتوفر على الموقع الإلكتروني:

لدى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، أن حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات لا يزالان يتمتعان بأهمية حيوية في هذا الوقت وبأن أي قيود جديدة تبررها الإشارة إلى حالة الطوارئ يجب أن تبقى محدودة جدًا بطبيعتها.

بناءً على تحليل للمعايير الدولية المتعلقة بالقيود على الحق في الحصول على المعلومات وبالاستثناءات الطارئة عن هذه الحقوق، على حد سواء، نقترح المبادئ الأساسية التالية لتنظيم إجراءات الدولة في مجال الحق في الحصول على المعلومات خلال حالات الطوارئ الصحية العامة:

- لا ينبغي للتشريعات في حالات الطوارئ الصحية العامة أن تمنح السلطات الرسمية سلطة تقديرية واسعة في الحد من الحق في الحصول على المعلومات من خلال قواعد قانونية فرعية، لا بل يجب أن تخضع ذلك لشرط أن يكون أي قيد إما "ضرورة" أو "إلزامي بشكل صارم بحكم مقتضيات الوضع القائم" وأن يكون واضحًا جدًا في ما يختص بكيفية الحد من الحق في الحصول على المعلومات.
- لا ينبغي فرض أي تعليقات شاملة للحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك تمديدات شاملة للمهل الزمنية للاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات خلال فترات حالة الطوارئ. يجب على أحكام الحالات الطارئة، عوضًا عن ذلك، أن تنصّ على الشروط التي يجب اتباعها لتمديد المهل الزمنية، كل حالة على حدة، استجابةً للطلبات الفردية.
- لا ينبغي فرض أي قيود على الطلبات للحصول على المعلومات المتعلقة بحالة الطوارئ واستجابات الحكومة لها، خاصةً متى كان هدف الطلب هو نشر هذه المعلومات للعامة. تقضي الممارسة الفضلى بتحديد الأولويات لهذه الطلبات، من خلال الاستجابة بشكل أسرع مما يقتضيه القانون، على سبيل المثال.
- ينبغي مراجعة أي قيود على الحق في الحصول على المعلومات، بانتظام، ويجب أن تقتصر فترة القيود على المدة الزمنية التي تبرز خلالها ظروف الحالة الطارئة هذه القيود.
- يجب إدخال التغييرات الضرورية على الطريقة التي يتمّ تسجيل المعلومات وحفظها خلال الحالات الطارئة الصحية، وذلك بغية ضمان عدم وجود أي انقطاع في استمرارية تسجيل قرارات الحكومة وإجراءاتها.
- متى استمرت الحالة الطارئة لفترة تتعدى المدى القصير، وجب رفع أي قيود على الحق في الحصول على المعلومات كان قد تمّ إدخالها سابقًا، أو على الأقل تقليصها في أسرع وقت ممكن.
- على الحكومات وأجهزة الإشراف التواصل بشكل واضح حول أي تغييرات لحقت بقواعد الحق في الحصول على المعلومات وحول كيفية إمكان الأفراد من تقديم الطلبات، كما وحول كيفية إمكانية السلطات الرسمية الاستمرار في تلبية الطلبات بشكل فاعل، أخذًا إجراءات الطوارئ بعين الاعتبار. ويجب على السلطات الرسمية أيضًا أن تشارك في كشف استباقي شامل يتعلّق بحالة الطوارئ وأن تخصصّ الموارد اللازمة للاستجابة بشكل قوي على طلبات المعلومات المتعلقة بها.